

تاريخ القبول: 2022/06/02

تاريخ الإرسال: 2022/04/25

تاريخ النشر: 2022/06/28

تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل جائحة كوفيد-19

Enhancing the Digital Financial Inclusion as a mechanism to ensure sustainable financing in Arab countries in light of the COVID-19 pandemic

فاتح ميرود¹Fateh Miroud¹

جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، miroud.fateh@univ-ghardaia.dz¹ University of Ghardaia (Algeria), Laboratory of quantitative and qualitative applications for economic, social and environmental upgrading in Algerian Institutions, miroud.fateh@univ-ghardaia.dz.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي كآلية لضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، من خلال تسليط الضوء على واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى دور نظم الدفع الإلكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي فيها، وأخيرا استعراض جهود بض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 .

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية عن طريق الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الإلكترونية والهاتف

النقل، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي رقمي، تمويل مستدام، نظم الدفع الإلكتروني، جائحة كوفيد-19، دول عربية.

تصنيفات JEL: F01, E50, G22, G20.

Abstract: This study aims to highlight the importance of Enhancing digital financial inclusion as a mechanism to ensure sustainable financing in the Arab countries in light of the spread of the Covid-19 pandemic, by highlighting the reality of digital financial inclusion in the Arab countries in addition to the role of electronic payment systems in increasing the levels of financial inclusion in them. Finally, a review of the efforts of some Arab countries in Enhancing digital financial inclusion to ensure sustainable financing in light of the spread of the Covid-19 pandemic.

The study concluded several results, the most important of which is the increasing interest in digital financial inclusion in the Arab countries in light of the spread of the Covid-19 pandemic to ensure safe and sustainable access for all segments of the population to financial services by taking advantage of the opportunities offered by modern technologies to increase financial inclusion through the expansion of service provision Banking and finance via the electronic network and the mobile phone, in light of the global growth in the importance of modern financial technologies and their role in increasing financial inclusion.

Keywords: Digital financial inclusion, Sustainable financing, electronic payment systems, Covid-19 pandemic, Arab countries.

JEL Classification Codes : G20, G22, E50, F01

المؤلف المرسل: فاتح ميرود، الإيميل: MIROUDFATEH05@GMAIL.COM

1. مقدمة:

يحظى موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي الرقمي، باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم، يأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية الرقمية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستوى المعيشة. وتعزز هذا الاهتمام مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G20) على تبني موضوع الشمول المالي، كواحد من المحاور الرئيسية في برامج التنمية الاقتصادية العالمية. كما عززت الدراسات والبحوث العديدة القناة الراسخة حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي الرقمي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى، ولا شك أن التطورات الراهنة وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة للشمول المالي والحاجة لتعزيز تطبيقات الخدمات الرقمية، وتوعية وتنقيف مستخدمي الخدمات المالية. وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو دور الشمول المالي الرقمي في ضمان تمويل مستدام في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما ماهية الشمول المالي الرقمي؟
- ✓ ما هو واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية؟
- ✓ ما هو دور نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية؟
- ✓ وما هي أهم تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي في ظل انتشار جائحة كوفيد-19؟

- أهمية الدراسة:

يأتي الشمول المالي الرقمي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وإنمائية نظراً لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي. إضافة لما سبق يساعد الشمول المالي الرقمي على تحقيق تسعة من الأهداف السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030 على رأسها خفض الفقر، ومكافحة الجوع، وخلق المزيد من فرص العمل.

- أهداف الدراسة:

تكمّن أهداف الدراسة من خلال:

- ✓ تقديم مفاهيم حول للشمول المالي الرقمي؛
- ✓ التعرف على واقع الشمول المالي الرقمي في الوطن العربي؛
- ✓ إبراز دور نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية؛
- ✓ إبراز تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي في ظل انتشار جائحة كوفيد-19.

- هيكل الدراسة:

قسمنا دراستنا إلى محورين أساسيين، في المحور الأول تناولنا الأدبيات النظرية للشمول المالي الرقمي، أما في المحور الثاني تطرقنا إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وإلى دور نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز مستويات الشمول المالي في الدول العربية بالإضافة إلى تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي بهدف تحقيق تمويل مستدام في ظل جائحة كوفيد-19.

2. المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي الرقمي

سنستعرض في هذا المحور الإطار المفاهيمي للشمول المالي الرقمي حيث سنطرق إلى تعريف الشمول المالي الرقمي، أهميته وآلية عمله بالإضافة إلى مبادئه.

1.2 تعريف الشمول المالي الرقمي:

تزايد في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح الشمول المالي الرقمي بدلاً من مصطلح الشمول المالي، خاصة من قبل مجموعة العشرين (G20) نظراً لأهمية الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

تعرف مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول العالمي (AFI) الشمول المالي بأنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"¹.

ويعرف الشمول المالي حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنه "العملية التي تتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المخلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"².

أما الشمول المالي الرقمي فيعرف على أنه القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين مالياً، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم³.

وتعرف مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي الشمول المالي الرقمي "أنه ينطوي على نشر الوسائل الرقمية للوصول إلى السكان المستبعدين مالياً والمحرومين من الخدمات، من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم، والتي يتم تقديمها بشكل مسؤول وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات"⁴.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

2.2 أهمية الشمول المالي الرقمي

يتيح الشمول المالي الرقمي التقليل من الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، مما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى التمويل من خلال تغطية الخدمات والمنتجات المالية لاحتياجات فئات المجتمع الغير مشمولة مالياً. من جهة أخرى، يساعد الشمول المالي الرقمي الحكومات على ضمان وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمستفيدين، وهو ما تظهر أهميته بشكل خاص في الظروف الاستثنائية مثل التي شهدها العالم بسبب انتشار جائحة كوفيد-19. كما أن الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي الرقمي تساعد كذلك على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة لاسيما تلك المتعلقة بخفض الفقر ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتمكين المرأة⁵.

3.2 آلية عمل الشمول المالي الرقمي

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين والمنتجات الاستثمارية. تعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد⁶.

3.2 مبادئ الشمول المالي الرقمي

تبنّت دول مجموعة العشرين (G20) في عام 2016، مبادئ إرشادية للتمويل الرقمي تتطرق إلى الإجراءات الواجب العمل عليها لتسريع رقمنة الشمول المالي، تؤكد الحاجة إلى استخدام التقنيات الرقمية لتوفير منتجات مالية ذات جودة عالية ومناسبة للسكان المستبعدين مالياً، واستكمالاً لجهودها في هذا الإطار، أصدرت المجموعة المبادئ التوجيهية الرفيعة

المستوى بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي للشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة، تتوزع المبادئ الثمانية على أربع مجموعات رئيسية، كالآتي⁷:

✚ ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة

- **المبدأ الأول:** دعم وتطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

- **المبدأ الثاني:** تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائم للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

✚ تعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة

- **المبدأ الثالث:** تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

- **المبدأ الرابع:** دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الإستراتيجيات الوطنية.

✚ تعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية الرقمية

- **المبدأ الخامس:** دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

- **المبدأ السادس:** النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

✚ تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة

- **المبدأ السابع:** تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

- **المبدأ الثامن:** دعم إجراءات حماية العملاء المالية، بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

3. المحور الثاني: تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19

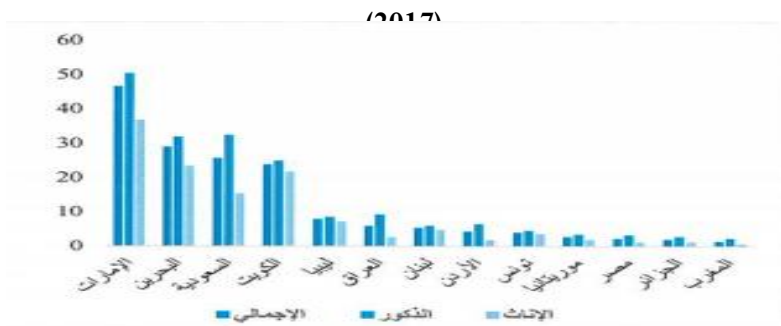
سنتطرق في هذا المحور إلى واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية وإلى دور نظم الدفع الإلكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي فيها بالإضافة إلى استعراض بعض تجارب الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19.

1.3 واقع الشمول المالي في الدول العربية:

تعمل الدول العربية على الشمول المالي الرقمي لتسهيل نفاذ 63% من السكان البالغين إلى الخدمات المالية، لا سيما من فئات الإناث والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تبلغ نسبة الإناث المشمولات مالياً 22%، ولا تتوفر لنحو 9% من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فرص النفاذ للتسهيلات الائتمانية البنكية⁸.

بناءً على ما سبق، تركز حكومات الدول العربية على الاستناد مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي لا سيما من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الانترنت والهاتف النقال في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في دعم الخدمات المالية وزيادة الشمول المالي⁹.

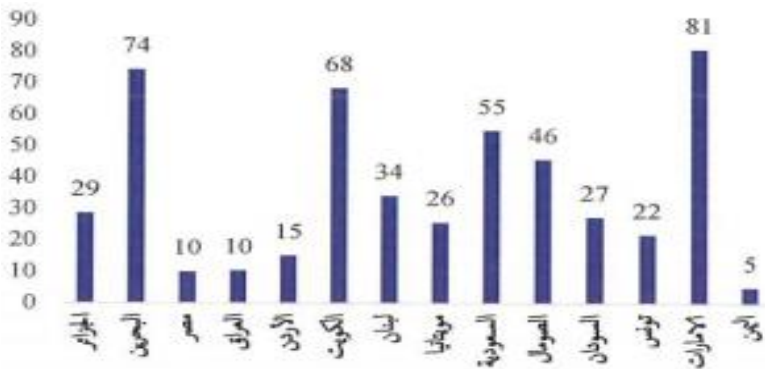
الشكل 1: نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ إلى إجمالي السكان البالغين



المصدر: البنك الدولي (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

يشير الشكل (1) إلى نسبة السكان البالغين المستخدمين للانترنت والهاتف المحمول في النفاذ المالي إلى إجمالي السكان البالغين، حيث حققت أربع دول عربية معدلات مرتفعة في استخدام الانترنت والهاتف المحمول قي المعاملات مالية والمصرفية وهي: الإمارات (46.6%)، البحرين (29%)، الكويت (23.8%)، السعودية (25.7%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين (1.5%) في المغرب و (7.9%) في ليبيا. كما يرتبط الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية بالتوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني واتجاهاتها المتعددة مثل استخدام المحافظ الرقمية، والدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول جديدة من أجل دعم الدفع الإلكتروني والشمول المالي.

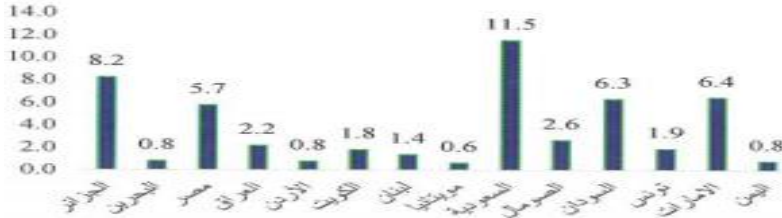
الشكل 2: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية (%)



المصدر: البنك الدولي (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

يشير الشكل (2) إلى نسبة السكان البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث حققت أربع دول عربية نسب تفوق 50% في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المعاملات اليومية وهي: الإمارات (81%)، البحرين (74%)، الكويت (68%)، السعودية (55%)، في حين تراوحت نسبة المستخدمين في الدول العربية الأخرى ما بين (5%) في اليمن و (46%) في الصومال.

الشكل 2: نسبة البالغين الذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية (%)



المصدر: البنك الدولي (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي

يشير الشكل (3) إلى نسبة البالغين المشمولين مالياً ويستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث تعد هذه النسبة ضعيفة في كل الدول العربية إذ لم تتجاوز نسبة 12%.

2.3 دور نظم الدفع الإلكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي في الدول العربية:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي الرقمي من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية، علاوة على دورها في تعزيز التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية¹⁰.

في الأردن، سهمت شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي من خلال الموافقات الخاصة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً. في البحرين، حيث شهدت مستويات الشمول المالي تحسناً ملحوظاً كجزء من مبادرات مصرف البحرين المركزي المستمرة نحو التحول الرقمي المالي والتطورات في الخدمات المالية الرقمية والعمل مع شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، حيث بلغ عدد سكانه 1.5 مليون نسمة.

في السعودية، حرصت الدولة مؤخراً على تسهيل دخول المؤسسات المبتكرة كشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة للتوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بما

يمكن من زيادة وجوده وملائمة كلفة الخدمات المالية ويساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي الرقمي.

في لبنان، حيث تظهر الدراسات مساهمة شركات الدفع الإلكتروني في خفض تكلفة المعاملات المالية مقارنة بالمدفوعات النقدية، كما ساعدت على خفض الكثير من الوقت. في هذا السياق، تظهر أرقام البنك الدولي أن نحو 47% من اللبنانيين لديهم حساب فردي أو مشترك في مؤسسة مالية، ويعود ذلك إلى انتشار المصارف اللبنانية على كافة الأراضي اللبنانية بشبكة فروع بلغت 1063 فرعاً في لبنان ومواقع إلكترونية تؤمن خدمات مصرفية عبر شبكة الإنترنت.

في المغرب، حيث يتوقع أن تساهم التقنيات المالية في دعم مستويات الشمول المالي نظراً لسهولة استخدامها وبساطتها. كذلك من المتوقع أن يسهم انتشار مثل هذه التقنيات في زيادة نسبة لجوء المستهلك إلى اعتماد التعاملات الإلكترونية في مجال الخدمات المالية.

في موريتانيا، حيث تعمل شركات التقنيات المالية على زيادة كفاءة المعاملات المالية من خلال تحسين كفاءة المعاملات وتقريبها من المستخدمين، كما تعمل على دعم مستويات الشمول المالي بشكل كبير، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في التحول الرقمي في مجال الخدمات المالية. في الجزائر، حيث تتمثل مؤشرات نجاح التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة في ارتفاع عدد البطاقات البنكية، وآليات الدفع عن طريق الإنترنت، إضافة إلى عدد الموزعات الآلية ومحطات الدفع الإلكتروني.

2.3 جهود الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19

تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في ظل جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية، تمثلت جهود الدول العربية في إطار تعزيز الشمول المالي الرقمي خلال جائحة كورونا فيما يلي¹¹:

- في الأردن، تعمل السلطات في الأردن على مواصلة تشغيل أنظمة الدفع والتسويات عن بعد، خلال فترة الحجر الصحي، وذلك لضمان تدفق الأموال بين حسابات الأفراد والشركات في القطاع المصرفي، وتمكين العملاء من إجراء الدفعات والحوالات المختلفة.

- في البحرين، شملت الإجراءات زيادة حجم الصفقات عن طريق معاملات الاتصال اللاتلاسمي على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، ووضع حد أقصى بنسبة 0.8% على رسوم التحصيل على معاملات بطاقات الخصم. كما تم وضع حد أقصى للرسوم على بطاقات السحب الآلي، والطلب من المصارف تأجيل السداد لمدة ستة أشهر دون فائدة أو غرامة والامتناع عن تجميد حسابات العملاء إذا فقد العميل عمله.

- في السعودية، أطلق البنك المركزي سما برنامج دعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص، ذلك في إطار دورها لتمكين القطاع المالي من دعم القطاع الخاص في المملكة، للتخفيف من الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة عليه في ظل الظروف الحالية.

- في السودان، أصدر بنك السودان عدد من الضوابط مثل إجراء تسويات نقاط البيع بصورة يومية وفق ملف التسوية الوارد من شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتمديد صلاحية البطاقات المصرفية التي امتدت صلاحيتها إلى نهاية العام بدلاً عن 30 جوان 2020.

- في العراق، تشجيع البنوك على استخدام المدفوعات الالكترونية لاحتواء انتقال الفيروس، وإصدار تعليمات للبائعين بإلغاء العمولات على هذه المدفوعات حتى نهاية العام 2020.

- في قطر، وتعزيزاً لمبادئ الشمول المالي الرقمي، وفي إطار جهود بورصة قطر واهتمامها بتحقيق معايير النفاذ الرقمي على موقعها الإلكتروني، أعلنت البورصة عن حصولها على شهادة اعتماد من مركز "مدى" للتكنولوجيا المساعدة، ذلك لتمييز الموقع الإلكتروني لبورصة قطر على شبكة الانترنت بحصوله على اعتماد "مدى" للنفاذ الرقمي الذي يتم منحه للمؤسسات التي تعمل على تطبيق معايير النفاذ الرقمي العالمية على منصات الرقمية¹².

كما تم إطلاق العديد من الحاضنات ومشاريع تسريع التكنولوجيا المالية حيث أصبحت هذه البرامج جزءاً مهماً من النظام البيئي التقني المالي في قطر. تساعد البرامج أيضاً الشركات الناشئة والشركات في المرحلة المبكرة من خلال تزويدهم أو مساعدتهم على تأمين الموارد التي يحتاجونها لتوسيع عملياتهم التجارية، كما تعمل شركات التقنيات المالية التي تتخذ من قطر مقراً لها بشكل تعاوني مع الجامعات المحلية والمؤسسات المالية والهيئات التنظيمية.

- في المغرب، يمهّد برنامج تمويل سياسات التنمية من أجل الشمول المالي والرقمي الطريق أيضاً لبرنامج "انطلاقة" لريادة الأعمال من خلال مساعدة الإصلاحات المؤدية إلى تطور الشركات الناشئة وخلق فئات جديدة من الأصول لتمويل المراحل المبكرة للمشاريع المبتكرة. كم يدعم البرنامج مشاركة الأنشطة الصغيرة في المشتريات الحكومية كعامل مساعد في الشمول المالي والتعافي¹³.

في الكويت، اتخذ بنك الكويت المركزي عدد من الإجراءات لتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وتعقيم الفروع المصرفية وإتباع مزيد من الإجراءات الصحية الوقائية وبث رسائل التوعية عبر منصات البنوك.

في مصر، تبنى البنك المركزي المصري في شهر ماي من عام 2020، مبادرة ضخمة للسداد الإلكتروني، في إطار الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا المستجد وتعظيم مساهمة القطاع المصرفي في تنفيذ خطط الدولة لتعامل مع التداعيات المحتملة للفيروس. وتأتي المبادرة في إطار أهمية إتاحة الخدمات المالية للمواطنين بصورة عادلة وأمنة وسهلة وبتكلفة مناسبة. في فلسطين، قامت المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم لأشهر الست القادمة قابلة للتتمديد.

4. خاتمة:

اهتمت هذه الورقة بدراسة أهمية تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية من أجل ضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، وفي هذا الإطار تناولت المفاهيم المختلفة للشمول المالي الرقمي أهميته مبادئه وآلية عمله، كما تناولت واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية بالإضافة إلى دور نظم الدفع الإلكتروني في زيادة مستويات الشمول المالي فيها وأخيراً استعرضنا تجارب بعض الدول العربية في مجال تعزيز الشمول المالي الرقمي لضمان تمويل مستدام في ظل انتشار جائحة كوفيد-19، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- الشمول المالي هو إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، ويكون الشمول المالي رقمياً عندما يتحقق ذلك من خلال الخدمات المالية الرقمية.

- يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، ويغطي نطاقاً جغرافياً أوسع، ويساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

- تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في إطلاق المؤسسات المالية لمنصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والائتمان والتأمين..... الخ.

- تتمثل مبادئ الشمول المالي الرقمي في: ضمان بنية تحتية رقمية مرنة ومسؤولة، وتعزيز صنع السياسات المسؤولة والشاملة، وتعزيز النمو الشامل من خلال إطار تنظيمي ممكن للخدمات المالية، وتعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر.

- هناك عدة مؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مستوى نجاح شركات التقنيات المالية وفي مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي في الدول العربية من خلال زيادة نسب نفاذ الأفراد والمشروعات للخدمات المالية.

- تركز الدول العربية على الاستفادة مما تتيحه التقنيات الحديثة من فرص لزيادة الشمول المالي من خلال التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية عبر الشبكة الالكترونية والهاتف النقال، في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة ودورها في زيادة الشمول المالي.

- تزايد الاهتمام بالشمول المالي الرقمي في الدول العربية في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة شرائح السكان إلى الخدمات المالية.

التوصيات:

في إطار بذل الدول العربية للمجهودات المتواصلة للاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الرقمي في مجال تقديم الخدمات المالية، هناك مجموعة من التوصيات على صعيد السياسات التي يتعين العمل عليها لضمان مستويات أكبر من الشمول المالي الرقمي المسؤول والمستدام وهي:

- دعم البنية التحتية الرقمية والمالية.

- ضرورة دمج الشمول المالي في الإستراتيجيات والرؤى الوطنية.
- ضرورة تبني إطار تنظيمي ورقابي داعم للشمول المالي الرقمي.
- الموازنة بين الابتكار والمخاطر لتحقيق الشمول المالي.
- تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية.
- التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية.
- متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي الرقمي.

5. المراجع

- ¹ جازية حسيني، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 23، 2020، ص 100، (الصفحات 97، 114).
- ² صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 3، العدد 2، 2018، ص 106، (الصفحات 104-129).
- ³ GAP, "Advancing the Digital Financial Inclusion", Timothy Lyman, 2015, Available at: <https://www.cgap.org/research/puplication/digital-financial-inclusion>.
- ⁴ Alliance for Financial Inclusion, 2018, Kuala Lumpur.
- ⁵ الوليد طلحة، صبري الفران، الشمول المالي الرقمي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص 1.
- ⁶ نفس المرجع، ص 2.
- ⁷ GPF, G20 2020 Financial Inclusion Action Plan, Global partnership and financial Inclusion, 2020.
- ⁸ صندوق النقد العربي، النهوض بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أبو ظبي، 2019.
- ⁹ صندوق النقد العربي، التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربي، أبو ظبي، 2020.
- ¹⁰ صندوق النقد العربي، مرصد التقنيات المالية الحديثة، أبو ظبي، 2020.
- ¹¹ صندوق النقد العربي، رصد ومتابعة وتحليل التطورات والانعكاسات الاقتصادية للجائحة ورصد تدخلات الدول الأعضاء، متوفر في: <https://www.amf.org.ae/ar/covid-19>
- ¹² صندوق النقد العربي، النشرة الأسبوعية أداء الأسواق المالية، العدد رقم 16، 2020.
- ¹³ ابتسام علوي، نيت رولينجز، الاستفادة من التحولات الرقمية من أجل الشمول الاقتصادي والاجتماعي، البنك الدولي، واشنطن، 2020.